التحوط للمخاطر الائتمانية باستخدام الابتكارات المالية الحديثة: حالة القرض الشعبي الجزائري

Hedging Credit Risk Using Modern Financial Innovations: Case of CPA Bank

د. فتيحة بلجيلالي، جامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر)*
د. صابرينة بنيـــــة، جامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر)**

تاريخ الإيداع: 12-11-2017 تاريخ القبول: 22-12-2017 تاريخ النشر: 15-01-2018

إن البنوك تولي عناية كبيرة باستثمار أموالها في المشاريع الناجحة والتي تعود عليها بالفائدة، وبالتالي تضمن استرداد أموال مودعيها، لذا ولاتخاذ القرار الائتماني الأمثل لابد من اعتماد أدوات قياس تمكن من تقدير مخاطر الائتمان، ومن هنا تم استحداث الابتكارات المالية الحديثة التي تساعد صانعي القرارات بالبنوك للوصول إلى أفضل النتائج. لذا جاءت هذه الورقة البحثية لتوضيح أهمية الابتكارات المالية الحديثة في التحوط وإدارة المخاطر الائتمانية، من خلال دراسة إمكانية تطبيق هذه الابتكارات حيث ركزنا على طريقة نقاط المخاطرة وحاولنا تطبيقها في مثال على مؤسسة طالبة للقرض من بنك القرض الشعبي الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة الابتكارات المالية الحديثة والخطر الائتماني.

الكلمات الدالة: الائتمان، الخطر الائتماني، الابتكارات المالية الحديثة، طريقة نقاط المخاطرة.

Banks take great care to put their funds into successful projects, which are profitable to them, and thus guarantee a refund of depositors, so that the decision to grant optimal credit by adopting measurement tools allowing estimation of credit risk, and there a creation of modern financial innovations will help bank decision-makers achieve better results. So this article has managed to illustrate the importance of modern financial innovations in hedging and credit risk management, through the study of the possibility of the application of these innovations, where we focused on the risk point method and tried application in an example on an institution requesting a loan from a bank loan Algerian popular credit The study revealed that there is a relationship between modern financial innovations and credit risk.

Keywords: Credit; Credit Risk; Modern Financial Innovations; Modern Method of Risk Points.

* الدكتورة فتيحة بلجيلالي، أستاذة محاضرة "ب" بجامعة ابن خلدون– تيارت (الجزائر)، البريد الإلكتروني: beldj_fatiha@yahoo.com

** الدكتورة صابرينة بنية، أستاذة محاضرة "ب" بجامعة ابن خلدون– تيارت (الجزائر)، البريد الإلكتروني: benia_sabrina@yahoo.fr

المقدمة

تلعب البنوك دورا هاما في النشاط الاقتصادي، فقد وجدت لتلبية احتياجات عملائها من الخدمات المصرفية المختلفة، ولعل من أهم هذه الخدمات منح القروض أو الائتمانات للأفراد والمشروعات فهو يمثل الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك، والذي يمكن من خلاله تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح. تتعرض البنوك وفقا لطبيعة نشاطها للعديد من المخاطر، حيث أن السمة الأساسية التي تتصف بها البنوك هي مدى قدرتها على التعامل مع المخاطر التي لم تعد تقتصر على نوع واحد فقط، بل تعددت وتشعبت فأصبحت صميم النشاط البنكي.

وباعتبار أن عمليات منح القرض بتعدد أشكالها ونماذجها لا تخل من المخاطر فقد أوجب ذلك على البنك تقييم هذه المخاطر قبل اتخاذ قرار منح القرض كون أن عنصر الخطر أصبح يلازم عملية الإقراض فلا يمكن تجنبه أو إلغاؤه. لهذا ارتأينا في هذا البحث كشف الغطاء على الابتكارات المالية الحديثة الأكثر دقة وفعالية في إدارة المخاطر الائتمانية، والتي تساعد البنوك على اتخاذ القرار الائتماني الرشيد.

تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على إمكانية التحوط للمخاطر الائتمانية بالاعتماد على الابتكارات المالية الحديثة، وعليه نحاول من خلال دراستنا هذه الإجابة على التساؤل التالي: **كيف يمكن الاعتماد على الابتكارات المالية الحديثة في التحوط للمخاطر الائتمانية بالبنوك الجزائرية؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

- ما هو الائتمان؟ وما هي المخاطر التي تواجهه؟
- ما هي أهم الابتكارات المالية الحديثة المعتمدة في إدارة المخاطر الائتمانية؟
- إلى أي مدى يمكن الاعتماد على الابتكارات المالية الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية؟

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

- تبيان أهمية الابتكارات المالية الحديثة المعتمدة في إدارة المخاطر الائتمانية بالتطبيق على إحدى البنوك الجزائرية؛
- تساعد هذه الدراسة في الكشف عن أحد الأساليب المستخدمة في تقدير الخطر الائتماني والتي تسهم في تحسين كفاءة الإدارة المصرفية؛
- الفائدة التي يمكن أن تجنيها البنوك الجزائرية نتيجة استفادتها من الابتكارات المالية الحديثة بخاصة تقنية نقاط المخاطرة لمواجهة خطر الائتمان.

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على مدى تبني البنوك الجزائرية للابتكارات المالية الحديثة لتفادي الخطر الائتماني؛
- دراسة أثر الابتكارات المالية الحديثة على فاعلية تقدير الخطر الائتماني؛
- تقييم أهمية للابتكارات المالية الحديثة والتي من بينها طريقة نقاط المخاطرة في دعم عملية تقدير الخطر الائتماني؛

جاءت فرضيات الدراسة كما يلي:

- لا توجد علاقة بين الابتكارات المالية الحديثة وإدارة الخطر الائتماني.
- لا تقدر المخاطر الائتمانية بطريقة علمية وتحتاج إلى تحديث وتطوير.

بناءًا على طبيعة الدراسة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأنسب لتحليل المشكلة قيد الدراسة، إضافة إلى الدراسة الميدانية من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة المستفيدة من القرض.

تعاني الدراسة من حدود تتمثل في:

- **الحدود الزمنية:** حيث تحددت الدراسة زمنياً في الفترة 2012.
- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على مستوى القرض الشعبي الجزائري، وكالة بن مهيدي– الجزائر.

1.الإطار النظري للدراسة

قبل الحديث عن التحوط ضد المخاطر الائتمانية ينبغي لنا ألا التطرق لبعض المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالائتمان المصرفي.

1.1. الائتمـــان المصرفي وأسس منـــحه

1.1.1. تعريف الائتمان المصرفي

عرف الكتاب الاقتصاديين الائتمان بتعاريف متعددة يختلف مضمونها وفقا لوجهة نظر الباحث وتخصصه، فمعنى كلمة ائتمان باللغة الانجليزية "Credit" نجد أنها ناشئ عن عبارة "Credo" في اللاتينية، وهي تركيب الاصطلاحين: "Cred" وهي كلمة سنسكريتية وتعني "الثقة"، و"do" وهي كلمة لاتينية تعني "وضع"، وبدمج الكلمتين يصبح المصطلح هو "وضع الثقة" (ارشيد، 1999، ص.31)، والتي تعتبر الركيزة لأساسية فيما يتعلق بعملية منح القرض، فهي من فعل اقترض بمعنى ما تعطيه لغيرك من المال بشرط أن يعيده إليك بعد أجل معلوم، ونقول ائتمن فلان فلانا: عده أي اعتبره أمينا، وائتمن فلان فلانا على كذا أي اتخذه أمينا عليه، والائتمان هو أن تعد أي تعتبر المرء أمينا، جديرا يرد الأمانة إلى أهلها، أي جديرا بالثقة.

يقصد بمصطلح الائتمان في الاقتصاد "تقديم أموال مقابل الوعد بالتسديد مع فائدة معينة، تغطي عمليتين أساسيتين: الفارق الزمني والخطر، فالائتمان كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع مباشرة بين هيئة مالية سواء كان بنكا أو مؤسسة مالية، والمقترض"(بخراز، 2000، ص.108–109).

يعرف الائتمان المصرفي بأنه "تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقـــتـــضـــاها يتـــم تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة حسب العقد، وتدعم هذه العـــمـــلـــيـــة بضمانات تكفل للبنك اســـتـــرداد أمواله فـــي حالة توقف العميل عن السداد" (عبد المطلب، 2000، ص.104).

2.1.1. أسس منح الائتمان المصرفي

لا يمكن منح الائتمان لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من الأسس والمعايير، بالشكل الذي يحفز ويدفع مؤسسة التمويل إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها القرض، حيث يبدأ الأمر بالحكم على المقترض وقدرته على السداد، ثم الحكم على مناسبة حجم الأموال المطلوبة، وينتقل الأمر بعد ذلك إلى دراسة ما إذا كان المشروع يدر دخلا كافيا لمواجهة التزامات القرض أم لا.

ويمكن تلخيص العوامل السابقة في خمسة متغيرات يطلق عليها 5Cs وهي:

- **الشخصيـــة Character:** ويقصد بها دراسة شخصية العميل المقترض وسمعته، وملامح تلك الشخصية ومدى اقتناع المحلل الائتماني بأمان كامل في التعامل كبنك مع هذا العميل، و"تعتبر السمعة الحسنة محصلة عدد من السمات في مقدمتها الأمانة، الكمال، المثابرة، والأخلاق، هذه السمات إذا توفرت لدى العميل تشكل لديه الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته وديونه (الحمزاوي، 1998، ص.158).
- **القـــدرة Capacity:** وهي تعبر على القدرة الافتراضية بالنسبة للزبون والتي تتحدد مدى قدرته على توليد الأموال الكافية لخدمة الدين، ولقياس هذا المعيار يجب على البنك إجراء دراسة دقيقة يتم من خلالها التعرف على تفاصيل المركز المالي للعميل، ربحية النشاط لعدد من السنوات السابقة متوسط رصيد النقدية، وكذا تعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس البنك أو أية بنوك أخرى، ومن خلال هذه الدراسة يقوم متخذ القرار الائتماني باستقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض (حسين، 2008، ص.87).
- **رأس المـــــال Capital :** وهو يعبر عن رأس مال العميل المقترض على قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حالة عدم قدرة العميل على سداد ما لديه، ويرتبط هذا العيار في هذه الحالة بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للعميل والتي تشمل على كل من رأس المال المستثمر والاحتياطات المكونة والأرباح المحتجزة.
- **الضمـــــان Collateral:** يقصد بالضمان الأصول التي يقدمها العميل إلى المصرف كضمان بغرض الحصول على القرض، بحيث إذا توقف العميل عن السداد يحق للمصرف الرجوع والتصرف فيها، وفي غالب الأحيان لا يمكن أن يمثل الضمان الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، وإنما الضمان وبصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض (الشمري، 2009، ص.11).
- **الظـــروف المحيطـــة Conditions:** يقصد بالظروف المحيطة تأثير الحالة الاقتصادية المحيطة بالعميل على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، وكذا الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل فيه المؤسسة، هذا بالإضافة إلى بعض الظروف الخاصة التي ترتبط مباشرة بالنشاط الذي يمارسه العميل مثـــل: الحصة السوقية، شكل المنـــافسة، دورة حياة المنتج ...الخ.

2.1. المخاطر الائتمانية

يرتبـــط مفهوم الخطـــر بمفهوم عدم التأكد "فتجدر الإشارة إلى أن كلمة خطر "risque" مشتقة من كلمة " re-scass" اللاّتينية والتي تعرف على أنها التزام وإقدام مبني على عدم التأكد يتميز باحتمالية الخسارة أو الربح" (بن بوزيان، 2007، ص.2)، فيقصد بالخطر "حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة أو المأمولة" (حماد، 2003، ص.826).

إن كل أشكال القروض التي يمنحها البنك محفوفة بدرجة معينة من المخاطر، حتى ولو كان هذا القرض محاطا بمختلف الضمانات، فبالرغم من اختلاف طبيعة القرض في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه وتاريخ استحقاقه ونوع الضمان المطلوب، إلا أن الخطر موجود دائما، والذي يشير في مضمونه إلى احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها.

يعرف خطر القرض على أنه "الخطر الناتج عن التزام البنك بتمويل زبون يصبح بعد ذلك غير قادر على التسديد" (بخراز، 2000، ص.966)، كما يعرف على أنه "عدم السداد الكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية" (الزبيدي، 2000، ص.174).

وعرف أيضا على أنه "المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معا سواء بالنسبة للاستثمارات في الأوراق المالية أو القروض وفقا للاتفاقيات والعقود المبرمة" (حنفي، 1991، ص.276).

فالمخاطر الائتمانية تنشأ بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمانات للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض و فوائده، وهذا السبب يكون قد نتج إما عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أن له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لأخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.

3.1. الابتكارات المالية المستخدمة في التحوط من المخاطر الائتمانية

يمكن التمييز بين العديد من الطرق المستخدمة لاتخاذ قرار منح الائتمان، من بينها ما يلي:

1.3.1. التحليل المالي

تتمثل الطريقة الكلاسيكية في التحليل المالي للمؤسسة الطالبة للقرض، حيث يقدم معلومات قيمة عن هذه المؤسسة، مما يسمح للبنك بتـقييم وضعيتها وإمكانياتها، وتقـدير إمكانيـة حدوث الخطر ودرجته وكذا على الضمانات باعتبارها مصدرا لاسترجاع هذا القرض.

يعرف التحليل المالي بأنه إحدى مجالات العلوم الاجتماعية الذي يعنى بدراسته القوائم المالية بشكل تفصيلي وانتقاديها وتفسيرها وفهمها وبمساعدة بيانات أخرى إضافية في ضوء اعتبارات وأغراض معينة، حيث قد تكون الأغراض تقييم فرص استثمارية أو تقرير منح الائتمان أو تقييم الأداء للمنشأة أو لأحد أنشطتها، ويتضمن ذلك التحليل إبراز علاقات الارتباطات القائمة بين عناصر القوائم المالية، والتغيرات التي تطرأ على تلك العناصر على مدى فترة أو فترات زمنية عديدة، وحجم ذلك التغيير على الهيكل المالي للمنشاة وأثره (أحمد لطفي، 2006، ص.40). يعني التحليل المالي إيجاد النسب المالية للبنوك المتناسقة في القوائم المالية الختامية وغيرها لاستخلاص المعلومات التي تعطي صورة واضحة عن تقدم المشروع ونموه (على فضاله، 1999، ص.65).

- **التحليل المالي بواسطة النسب المالية**

تمثل مؤشرات تساعد في تقييم الأداء وتحقيق الأهداف المخططة، والحكم على المركز المالي (قدرتها على سداد الالتزامات)، من حيث درجة السيولة وهيكل التركيب الرأسمالي للمنشأة، بالإضافة إلى المساعدة في التنبؤ بالوضع المالي للمنشأة و مقدرتها على تحقيق أرباح مستقبلية.

إن طريقة النسب المالية تجعل التحليل أكثر ديناميكية للوضعية المالية للمؤسسة، وتعرف على أنها العلاقة بين رقمين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي، و تسمح بقياس هذه العلاقة تحت شكل نسبة مئوية، و ترتبط بدراسة كل من الميزانية و جدول حسابات النتائج و جدول التمويل، ويمكن من خلالها أن نقف على تفسيرات النتائج المتحصل عليها في المؤسسة. يمكن تصنيف النسب المالية كالآتي: نسب الهيكلة، نسب التمويل، نسب السيولة، نسب النشاط نسب الربحية، نسب الاستغلال.

- **التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.**

يرتبط التوازن المالي للمؤسسة ارتباطا وثيقا بقدرتها على الاحتفاظ بدرجة كافية من السيولة من خلال حركة دائمة للتدفقات النقدية، كما يظهر التوازن المالي في لحظة معينة بمقارنة الأموال الدائمة مع الأصول الثابتة، ويعبر عن هذا القانون الأساسي للتوازن برأس المال العامل، إلا أن معرفة التوازن المالي للمؤسسة بصفة دقيقة تستوجب عدم الاكتفاء بدراسة رأس المال العامل وإنما التطرق أيضا لاحتياجات رأس المال العامل والخزينة.

2.3.1. الابتكارات المالية الحديثة المستخدمة في تقدير خطر الائتمان

نظرا للانتقادات التي تعرضت لها لطريقة التحليل المالي كونها لا تراعِ متطلبات الاقتصاد المعاصر والمتمثلة في سرعة اتخاذ القرار في الوقت المناسب و بأقل مخاطر ممكنة، والتطور الذي عرفته الصناعة البنكية في تسيير مخاطرها، ظهرت ابتكارات مالية حديثة تهـــــــــدف إلى التسيير الأمثل، وتواكب السرعة في المعاملات التي يشهدها الاقتصاد الحالي، ونذكر منها:

- **طريقة القرض التنقيطي (scoring)**

يعود أصل "scoring" إلى الكلمة الإنجليزية "score" و التي تعني "نقطـــة"، بمعنى إعطاء نقطة إلـــى شخص ما، والتي تحمل في مضمونها فكرة التقييم والترتيب حسب معايير ومقاييس معطاة. إذن فهو هو: "طريقة آلية في التنقيط، ترتكز على التحليل المالي الذي يسمح بإعطاء نقطة لكل زبون ممثلة لوضعيته، ودرجة الخطر بالنسبة للبنك" (صوار، 2008، ص.110-112)، بصفة أدق هو "التقنية التي تسمح بإعطاء نقطة لكل زبون تعبر عن درجة **ملاءته المالية** " solvabilité (مولاي خثير، 2008، ص.10)، إذن طريقة القرض التنقيطي هي "طريقة إحصائية تنبؤية بعجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم" (Labadie, 1996, p.173) ، وبصفة عامة القرض التنقيطي هو طريقة إحصائية لتحليل الأوضاع المالية للمؤسسات المقترضة لمعرفة العاجزة من السليمة، وهذا بفضل مؤشر يسمى النقطة أو (Note - score)، وهذا الأخير يحسب بواسطة طرق مستمدة من تحليل المعطيات أو الاقتصاد القياسي، باستعمال المتغيرات الأساسية للمظهر العام للمؤسسة (العايب، 2008، ص.34)، وذلك من خلال نموذج تقييمي علـــى شكل معادلة خطيـــة لعدة متغيرات (النسب الماليـــة، طبيعـــة القروض، قطـــاع النشاطات...) حيث يمكن مقارنة النقطة المعطاة لكل زبون مع نقطة فصل محددة مسبقا، وعلـــى هذا الأساس يكون رفض أو قبول طلب القرض.

إن فكرة طريقة التنقيط انبثقت عن الدراسات التي قام بها فيتز باتريك سنة 1932، حول مؤشرات إفلاس المؤسسات ثم بعد ذلك تبعتها دراسات سميث وورينكوف سنة 1935، لكن أول ظهور لها كان نتيجة الدراسات التي قام بها كل من بافير سنة 1966 وألتمان سنة 1968، والذين اعتمادا على مبدأ التحليل التمييزي الاستقصائي، ثم تلتها دراسة أيدمستر سنـــــة 1972، وبعـــد نجاح هذه الطريقـــة انتشرت في الدول الأوروبية وبالضبط إلى فرنســـا حيث قـــام كولون بأبحاث حول طريقة التنقيط سنة 1977، ثم تلتها أعمال كونان وهولدر سنة 1979، ونظرا لملائمة هذه الدراسات مع متطلبات البنوك فقد ظهرت دراسات بالبنوك كالنماذج المعتمدة في البنك الفرنسي.

- **طريقة التنقيط المالي Rating**

كلمة Rating هـــي انجليزية تعني التقييم، وقد استعملت الجمعية الفرنسية للبنوك كلمـــة Notation للتعبير عنها، فالتنقيط المالي هو نظام لتقييم الخطر المرتبط بالالتزامات (بأصل مادي) ملخص في نقطة تسمح

بتصنيف صاحبها حسب طبيعة وخصائص الالتزام، طبقت هذه الطريقة منذ زمن في الولايات المتحدة الأمريكية، تتعلق بوضع حكم على قيمة الإمضاء للمؤسسة و تحدد قدرتها على الوفاء بديونها، وذلك من خلال اختبار الحالة المالية للمؤسسة و تقييمها، بعد تحليل المردودية وهيكل الميزانية، وأنظمة التنقيط هي جد معروفة تكون النقاط مدرجة حسب سلم متقن متناقص عموما من A إلىD (Labadie, 1996, p.192).

- **طريقة Credit-Men**

ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل رجال مختصين في القرض أين قاموا بدراسة لفحص قابلية الديون بمقارنة بعض النسب المالية مع أخرى محددة مسبقا بطرق إحصائية، تعتمد هذه الطريقة على ثلاث عوامل لكل منها معامل: العامل الشخصي 40%، العامل الاقتصادي 20%، العامل المالي 40%، لتلخص بعدها كل النسب في نسبة واحدة N تعكس الحالة المالية للمؤسسة والتي تتكون من 5 نسب Xi ولكل منها معامل ترجيح محدد من قبل جمعية Credit-Men، تقارن النسب Xi مع نسب أخرى مثالية Yi لتشكيل نسب أخرى Ri هذه الأخيرة بمعاملات وتكوين النسبة الإجمالية N، والتي إن كانت أكبر من 100% فإن قابلية المؤسسة للحصول على القرض تكون أكبر(Mathieu, 1995, p.165).

- **طريقة نقاط المخاطرة**

ظهرت طريقة نقاط المخاطرة التي تعمل على تقييم المؤسسات بناءا على متغيرات نوعية أيضا، بعد التأكد من أن مشكلة عجز المؤسسات عن تسديد القرض لا يرتبط فقط بالمتغيرات الكمية .يمكن تعريف طريقة نقاط المخاطرة بأنها "التقنية التي تهتم بتقييم المؤسسات وفق مجموعة من المعايير الكمية والنوعية، وذلك بتخصيص لكل معيار من المعايير المستعملة سلم تنقيط يحدد من خلاله مستوى نقطة المؤسسة، لتصل في الأخير إلى نقطة تقديرية للمؤسسة مساوية لمجموع نقاط المعايير المستعملة، ويتم اتخاذ القرار بناء على تلك النقطة التقديرية".

لا تفترض طريقة نقاط المخاطرة نموذجا محددا للتطبيق مباشرة، وإنما تفتح المجال إلى كل متغير يراه البنك كمؤشر أساسي على وضعية المؤسسة مستقبلا، على أن يتم اختيار تلك المتغيرات بناء على مبدأين أساسيين هما:

- أهمية المتغير في تقدير المخاطرة؛
- تكلفة المعلومة ومدى توفرها.

تتطلب الطريقة وضع سلم تنقيط لكل متغير مستعمل لتحديد مستويات النقاط لمختلف الوضعيات المتوقعة للمؤسسة المدروسة، فإذا كان المتغير المستعمل هو عدد *القروض الممنوحة والمسترجعة* مثلا فإن سلم التنقيط المقترح يكون كما يلي (Barreau, 1998, p.179):

لأول مرة: **النقطة = 1 (المخاطرة القصوى).**

من 1 الى3 سنوات: **النقطة = 2**

من 4 إلى 6 مرات: **النقطة = 3**

أكثر من 7 مرات: **النقطة = 4 (المخاطرة الدنيا).**

بعدها يتم حساب النقطة النهائية للمؤسسة كما يلي:

النقطة النهائية N = مجموع النقاط/ عدد متغيرات الدراسة

بعد حساب النقطة النهائية للمؤسسة، يتم اتخاذ القرار بشأنها كما يلي:

إذا كان $N \leq 2$: تعتبر المؤسسة سليمة

إذا كان $N < 2$: تعتبر المؤسسة عاجزة

2. الإطار التجريبي للدراسة

1.2. محاولة تطبيق طريقة نقاط المخاطرة للتحوط من الخطر الائتماني اتخاذ القرار المنح

باعتبار طريقة نقاط المخاطرة من إحدى الابتكارات المالية الحديثة الأكثر فعالية والتي يمكن أن تساعد البنك كثيرا في تقدير خطر الائتمان واتخاذ قرار منحه، أردنا أن نعزز دراستنا هذه بمثال تطبيقي والذي حاولنا فيه تطبيق هاته الطريقة على واقع مؤسسة استفادت من قرض لدى بنك القرض الشعبي الجزائري.

تم اختيار مجموعة من المتغيرات التي سيتم على أساسها تصنيف المؤسسة إلى سليمة أو عاجزة، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا بتخصيص سلم تنقيط لكل متغير تم اختياره، ليسمح بتحديد نقطة مؤسسة، حيث تم تشكيل جدول نقاط المخاطرة كما هو موضح في الجدول (1).

الجدول (1): المعطيات المعتمدة في تطبيق طريقة نقاط المخاطرة

المتغيرات	النقطة المحددة			
	1	2	3	4
عمر المؤسسة	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 10 إلى 15 سنة	أكثر من15سنة
الأقدمية	أقل من 6 أشهر	من 6 إلى 18 شهر	من 18 إلى 30 شهر	أكثر من 30 شهر
الشكل القانوني للمؤسسة	EURL	SARL	SNC	SPA
عدد القروض الممنوحة والمسترجعة	لأول مرة	من 1 إلى 3 مرات	من 4 إلى 6 مرات	أكثر من6 مرات
رأس مال المؤسسة (10^2)	< 10000	من10000 إلى 25000	من25000 إلى 50000	< 50000
التمويل الدائم	< 1	1	بين 1 و 1.5	< 1.5
الاستقلالية المالية	< 1	1	بين 1 و 1.5	بين 1.5و 2
المردودية الصافية	< 20 %	بين 20% و40%	بين40% و80%	< 80 %
المردودية التجارية	< 0 %	بين 0 % و10 %	بين10% و20%	< 20 %
دوران الزبائن	< 90 يوم	من60 إلى90 يوم	من30 إلى60 يوم	< 30 يوم
دوران الموردين	< 90 يوم	من60 إلى90 يوم	من30 إلى60 يوم	< 30 يوم

المصدر: تم إعداد هذا الجدول حسب متطلبات طريقة نقاط المخاطرة

حتى تكون طريقة نقاط المخاطرة أقرب إلى الواقع، فإنه سيتم عرض نتائج تطبيقها على المؤسسة المدروسة مع توضيح كيفية اتخاذ القرار بشأنها تبعا لهذه الطريقة، حيث تم استخراج المعطيات المالية والمتغيرات النوعية المتعلقة بالمؤسسة من ملف طلب القرض المقدم للبنك.

2.2. نتائج تطبيق طريقة نقاط المخاطرة على مؤسسة طالبة للائتمان بالقرض الشعبي الجزائري

نتائج تطبيق طريقة نقاط المخاطرة موضحة في الجدول (2).

النقطة النهائية للمؤسسة = مجموع النقاط/ عدد المتغيرات = 29 / 11= 2.63

2.63 > 2 : إذن تعتبر المؤسسة سليمة.

الجدول (2): نتائج تطبيق طريقة نقاط المخاطرة

المتغيرات	قيمة المتغير	النقطة
عمر المؤسسة	تاريخ طلب القرض- تاريخ إنشاء المؤسسة= 7	02
الأقدمية	تاريخ طلب القرض-تاريخ الدخول في علاقة مع البنك= 22	03
الشكل القانوني للمؤسسة	SARL	02
عدد القروض الممنوحة والمسترجعة	2	02
رأس مال المؤسسة (10^2)	35000	03
التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة= 2.2 %	04
الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / إجمالي الديون= 0.2 %	01
المردودية الصافية	النتيجة الإجمالية / الأموال الخاصة= 47.2%	03
المردودية التجارية	النتيجة المحققة / رقم الأعمال= 14 %	03
دوران الزبائن	52	03
دوران الموردين	45	03
مجموع النقاط		**29**

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على معالجة المعطيات المحصل عليها من القرض الشعبي الجزائري

بعد تطبيق طريقة نقاط المخاطرة على المؤسسة الطالبة للقرض لاحظنا أن هذه الطريقة تمكن من تصنيف المؤسسات إلى سليمة أو عاجزة، إلى حد بعيد، الأمر الذي يستدعي تطبيق مثل هذه الطرق نظرا لتميزها بالسرعة والدقة.

الخاتمة

اختصت هذه الدراسة بمناقشة أهمية الابتكارات المالية الحديثة بما فيها طريقة نقاط المخاطرة لتقدير وإدارة الخطر الائتماني بالبنوك الجزائرية، في ضوء إسقاط المثال على المؤسسة الطالبة للقرض، و مدى استجابتها لإحدى هذه الطرق وهي طريقة نقاط المخاطرة، و بناء على ما تم استعراضه في الإطار النظري و ما تمت مناقشته خلال تحليل بيانات الدراسة و اختبار فرضياتها توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتخذ القرارات الائتمانية بالبنوك الجزائرية بطريقة تقليدية، و إجراءاتها تحتاج إلى تحديث و تطوير؛
- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين الابتكارات المالية الحديثة والتي من بينها طريقة نقاط المخاطرة وتقدير الخطر الائتماني؛
- تتحمل البنوك الجزائرية أثناء اتخاذها للقرارات الائتمانية أعباء كثيرة، إضافة إلى طول مدة دراسة الملفات المقدمة للاستفادة من القروض، وعليه فقد كشفت هذه الدراسة عن طريقة أكثر دقة وفعالية لإدارة المخاطر الائتماني؛

- من خلال تطبيق إحدى الابتكارات المالية الحديثة على مؤسسة مستفيدة من قرض خلال سنة 2012 ببنك القرض الشعبي الجزائري تمكنت تقنية نقاط المخاطرة من تصنيف حالة تلك المؤسسة.

كما توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات في ضوء نتائج الدراسة، والتي نجملها فيما يلي:

- على البنوك الجزائرية إجراء بعض التعديلات على إجراءات اتخاذ القرارات الائتمانية، بتحديثها وتطويرها؛
- التركيز على الابتكارات المالية الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية، مع وجود مصلحة خاصة بها في كل بنك؛

المراجع

أبو الفتوح علي فضاله، (1999)، **التحليل المالي و إدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة.

العايب ياسين، (2008/2007)، **استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطرة القرض**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر.

أمين السيد أحمد لطفي، (2006)، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

بخراز يعدل فريدة، (2000)، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر.

حمزة محمود الزبيدي، (2000)، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

رحيم حسين، (2008)، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر.

صادق راشد الشمري،(2009)، **القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية**، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء الأهلية، عمان الأردن.

صوار يوسف، (2008)، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

طارق عبد العال حماد، (2003)، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

عبد الحميد عبد المطلب، (2000)، **البنوك الشاملة: عملياتها و إدارتها**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.

عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو القحف، (1991)، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.

عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص31.

محمد بن بوزيان، صوار يوسف، (18/16 أفريل2007)، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية.

محمد كمال خليل الحمزاوي، (1998) **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

مولاي خثير رشيد، بن بوزيان محمد،(27/26 نوفمبر 2008) **تسيير و تقييم مخاطر القروض تطبيق طريقة التنقيط في حالة الأشغال العمومية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

Jean Barreau, Jacqueline Delahaye,(1998). **Gestion financière.** 2 eme édition, Paris.

Labadie. A et Rousseau. O. (1996). **Crédit management, gérer le risque crédit**, Edition Economica, Paris.

M . Mathieu .(1995). **L'exploitant bancaire et le risque crédit** , Edition Revue Banque, Paris.